الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز قُطري – مصر

(تحديث: تموز/يوليه ٢٠١٦)

الرسائل الرئيسية

مقدمة

تهدف هذه الوثيقة أساسا إلى تحديث الموجز القطري لمصر. كما أنها تركِّز على البيانات السنوية المنشورة مؤخرا خلال عام ٢٠١٥.

التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت مؤخرا: الأحداث البارزة

- يطبع التفاؤل الحذر آفاق الاقتصاد المصري لسنة ٢٠١٦. وتستند تلك الآفاق جزئيا على قدرة الحكومة على تلبية توقعات السكان والتنفيذ الفعال لاستراتيجية التنمية المستدامة، فضلا عن إجراء إصلاحات في الاقتصاد الكلي.

- يلاحَظ وجود تباطؤ في النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.وسعياً لكسب ثقة المستثمرين، ينبغي لهذا النمو أن يشهد تصاعداً بالنظر إلى أن اتجاه الاقتصادات العالمية يؤثر على النشاط الاقتصادي.

- استمرار العجز في الميزانية خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، ليصل هذا العجز إلى ١١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي [١].

- ينبغي للإصلاحات الجارية في البلاد أن تتمكن من التصدي للتحديات التي يشكلها انخفاض النمو وعدم شموليته فضلا عن آثار التوسع السكاني الناجم عن النمو الحضري المتواصل.

[١] كافة الأرقام مأخوذة من زارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، المجلد ١١، العدد ٨.

أداء الاقتصاد

النمو الاقتصادي

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ ليبلغ ٤,٥ في المائة بعد أن كان ٥,٨ في المائة في الفترة نفسها من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤. ومع ذلك، هناك تحليل سنوي يشير إلى أن المعدل قد بلغ ٤,٢ في المائة في ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ٢,٢ في المائة خلال السنة ٢٠١٤/٢٠١٣. وعلى الرغم من أن المعدل تباطأ خلال هذه الفترة، إلا أن النشاط الاقتصادي كان مدفوعا بالاستهلاك العام الذي بلغت مساهمته الإجمالية ٤ نقاط والاستهلاك الخاص الذي وصل إلى ٥,٩ نقطة. وعلاوة على ذلك، ساهمت الاستثمارات بشكل إيجابي في النمو بنسبة ٠,٧ نقطة في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٠,٢ نقطة في السنة ٢٠١٥/٢٠١٤. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن نمو الصادرات كان له أثر سلبي بمقدار ٠,٣ نقطة، مقارنة بمساهمته السلبية التي بلغت ٠,٤ نقطة خلال الفترة نفسها من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤.

وفيما يتعلق بالطلب، لا يزال كل من الاستهلاك العام والخاص يدفعان بعجلة النمو خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥. فقد ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ٤,٢ في المائة[٢] مقابل ٥,٦ في المائة خلال السنة ٢٠١٥/٢٠١٤، في حين ارتفع الاستهلاك العام بنسبة ٤,٣ في المائة مقابل ١٠,٩ في المائة خلال السنة ٢٠١٥/٢٠١٤. وعلى المنوال نفسه، تشير البيانات الأخيرة إلى أن الاستثمار ارتفع بشكل ملحوظ، ليصل إلى ٦ في المائة في السنة ٢٠١٥-٢٠١٦ بعد أن كان ١,٤ في المائة فقط في السنة ٢٠١٥/٢٠١٤.

أما من حيث العرض، فقد بقيت خمسة قطاعات رئيسية تدفع بعجلة النمو، حيث نجد في المقام الأول قطاع الإدارة العامة الذي بلغ معدل نموه الحقيقي ٨,٨ في المائة في السنة ٢٠١٦/٢٠١٥ وساهم بمقدار ٠,٨ نقطة في النمو مقارنة بـ ٠,٥ نقطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤. أما القطاعات الأخرى التي ساهمت بدورها بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهي البناء والأشغال العامة بمعدل نمو بلغ ١٠,٧ في المائة وبنسبة مساهمة بلغت ٠,٥ نقطة، وتجارة الجملة والتجزئة بمعدل ٥,١ في المائة وبمساهمة بلغت ٠,٧ نقطة، والزراعة بمعدل ٣,٣ في المائة وبمساهمة بلغت ٠,٤ نقطة، والفنادق والمطاعم بمعدل ٤,٥ في المائة وبمساهمة وصلت إلى ٠,٤ نقطة خلال سنة ٢٠١٦/٢٠١٥.

السياسة المالية

فيما يخص المالية العامة، تشير أحدث المؤشرات الخاصة بالفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦ إلى تحسن في أداء الإيرادات. ويعزى ذلك إلى الإصلاحات التي أجرتها الحكومة في بداية هذه السنة المالية على الأنشطة الاقتصادية. وكان إجمالي الإيرادات مدفوعا أساسا بزيادة الإيرادات الضريبية والضريبة على الدخل والسلع والخدمات. فقد ارتفعت هذه الإيرادات بنسبة ١,٩ في المائة لتبلغ ٣٥٦,٦ مليار جنيه مصري (١٢,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦ مقابل ٣٥٠,١ مليار جنيه مصري (١٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، في الفترة نفسها

[٢] جميع الأرقام الواردة في هذه الصفحة منقولة عن وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، تموز/يوليه ٢٠١٦.

من السنة المالية المنصرمة. أما بالنسبة للنفقات، فقد ارتفعت بنسبة ٨,٩ في المائة لتبلغ ٦٥٥ مليار جنيه مصري (٢٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٦٠١,٤ مليار جنيه مصري (٢٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية المنصرمة. وقد اتسع العجز في الميزانية ليبلغ ١١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٠,٨ في المائة في السنة المالية المنصرمة.

التضخم والسياسة النقدية

انخفض متوسط معدل التضخم السنوي بين تموز/يوليه عام ٢٠١٥ وأيار/مايو عام ٢٠١٦ من ١١ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ ليصل إلى ٩,٨ في المائة في الفترة نفسها من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي أُعتمدت في بداية السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وهو ما كان له تأثير في تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين. وفيما يخص معدل التضخم الشهري، فقد ارتفع بشكل ملحوظ من ١٠,٣ في المائة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى ١٢,٣ في المائة في أيار/مايو عام ٢٠١٦. ومع ذلك، فقد ظل التضخم مرتفعا اعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٥، وذلك بنسبة ١٣,١ في المائة. ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى فئة منتجات ''الأغذية والمشروبات'' التي زادت بنسبة ١٤,٣ في المائة في أيار/مايو عام ٢٠١٦ مقابل ١٢,٧ في المائة في نيسان/أبريل عام ٢٠١٦ و١٤,٨ في المائة في أيار/مايو عام ٢٠١٥. كما أن فئة المنتجات التالية: ''الصحة''، و''المطاعم والفنادق''، و''الثقافة والترفيه''، و''المعدات والأثاث''، و''السلع والخدمات المتنوعة'' و''النقل'' أثرت على مستوى التضخم في الفترة قيد الدراسة.

الحساب الجاري

ارتفع عجز الحساب الجاري من ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من السنة ٢٠١٤/٢٠١٥ ليصل إلى ٢,٥ في المائة للفترة ذاتها من سنة ٢٠١٥/٢٠١٦. وذلك ناجم عن الانخفاض الطفيف الذي سجله الميزان التجاري بنسبة ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بفعل انخفاض الصادرات والواردات من البضائع. وهناك عدة عوامل تفسر هذا الانخفاض، أهمها تدهور أسعار النفط الخام وأسعار السلع الأساسية. فقد انخفضت الواردات من البضائع بدرجة طفيفة من ١٢,٦ في المائة[٣] لتصل إلى ٢٨,٦ مليار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ في مقابل ٣٢,٧ مليار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. كما انخفضت صادرات البضائع بنسبة ٢٦ في المائة لتصل إلى ٩,١ مليار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ما كانت عليه خلال الفترة السابقة بمعدل ١٢,٣ مليار من دولارات الولايات المتحدة. ويعزى سبب انخفاض صادرات البضائع أساسا إلى انخفاض في إجمالي صادرات النفط الخام وغيره من السلع الأساسية، بسبب تدهور أسعاره على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بتجارة الخدمات، فقد ارتفع الفائض ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ٢,٢ مليار دولار (٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ في مقابل مستواه المرتفع والذي وصل إلى ٤,١ مليار دولار (١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة السابقة. ويمكن أن نستنتج

[٣] جميع الأرقام الواردة في هذه الصفحة منقولة عن وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، تموز/يوليه ٢٠١٦.

من البيانات الفصلية أن الميزان التجاري للسلع قد تدهور خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦على إثر تدني الواردات والصادرات، مما كان له أثر سلبي على الحساب الجاري.

وارتفع حساب الفائض المالي بنحو ٢,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ليصل إلى ٢,٩ مليار من دولارات الولايات المتحدة بفضل الاستثمارات. فقد زاد صافي تدفقات الاستثمارات المباشرة بنسبة ٠,٩ في المائة فوصل إلى ٣,١ مليارات من دولارات الولايات المتحدة في النصف الأول من السنة ٢٠١٦/٢٠١٥. وعلى نفس المنوال، سجلت الاستثمارات في حافظة الأوراق المالية تدفقات صافية بمقدار ١,٦ مليار دولار أي ما يعادل ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ٢,٦ مليار (٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة ٢٠١٥/٢٠١٤، وذلك بفضل سداد مبلغ ١,٢٥ مليار دولار من الديون الصادرة خلال عام ٢٠٠٥، والتي ينتهي أجلها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

المرفق

الأداء الاقتصادي

الأداء الاقتصادي الكلي

	القيمة	السنة
الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)	٣٣٠٧٨٠	٢٠١٥/٢٠١٤
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية)	٤,٢	٢٠١٥/٢٠١٤
معدل التضخم (النسبة المئوية)	١١,٢	٢٠١٥

المصدر: وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري

السياسة المالية

النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة	السنة
إجمالي الإيرادات والهبات	١٩,١	٢٠١٥/٢٠١٤
الإيرادات الضريبية	١٢,٦	٢٠١٥/٢٠١٤
الإيرادات غير الضريبية	٦,٥	٢٠١٥/٢٠١٤
الهبات	١	٢٠١٥/٢٠١٤
صافي النفقات والقروض	٣٠,٢	٢٠١٥/٢٠١٤
نفقات التسيير	١٧,٤	٢٠١٥/٢٠١٤
منها الأجور والمرتبات	٨,٢	٢٠١٥/٢٠١٤
منها مشتريات السلع والخدمات	١,٣	٢٠١٥/٢٠١٤
منها الفوائد المستحقة	٧,٩	٢٠١٥/٢٠١٤
النفقات الإنمائية	٢,٥	٢٠١٥/٢٠١٤
التحويلات الجارية	٨,٢	٢٠١٥/٢٠١٤
نفقات أخرى	٢,١	٢٠١٥/٢٠١٤
الميزان المالي (على أساس المستحقات) (بملايين الجنيهات المصرية)	-١١,٥	٢٠١٥/٢٠١٤
الميزان المالي (على أساس النقد)	-١١	٢٠١٥/٢٠١٤

المصدر: وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري

السياسة النقدية

النسبة المئوية	القيمة	السنة
السعر المرجعي للبنك المركزي	٩,٢٥	٢٠١٥
السعر فيما بين المصارف	٨,٩	٢٠١٥
سعر الفائدة على الأذون	١١,٧	٢٠١٥
سعر الفائدة على الودائع (في المتوسط)	٦,٩	٢٠١٥/٢٠١٤
الفرق	٤,٨	٢٠١٥/٢٠١٤

المصدر: البنك المركزي المصري، البحوث الاقتصادية

الحساب الجاري

بالملايين من دولارات الولايات المتحدة	القيمة	السنة
استيراد السلع والخدمات	٦١٣٠٦	٢٠١٥/٢٠١٤
تصدير السلع والخدمات	٢٢٢٤٥	٢٠١٥/٢٠١٤
الرصيد التجاري	-٣٩٠٦٠	٢٠١٥/٢٠١٤
الحساب الجاري	-١٢١٤٣	٢٠١٥/٢٠١٤

المصدر: وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري
كانون الأول/ديسمبر

حساب رأس المال والحساب المالي

(بالملايين من دولارات الولايات المتحدة)	القيمة	السنة
الاستثمار المباشر: الأصول (بالملايين من دولارات الولايات المتحدة)	١٢٥٤٦	٢٠١٥/٢٠١٤
الاستثمار المباشر: الخصوم (بالملايين من دولارات الولايات المتحدة)	-٦١٦٦	٢٠١٥/٢٠١٤
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (الاستثمارات)	٤٦٣٠٢,٢	٢٠١٥/٢٠١٤
الاستثمار في أصول الحافظة: (بالملايين من دولارات الولايات المتحدة)	-٦٣٩	٢٠١٥/٢٠١٤
الحساب المالي (بالملايين من دولارات الولايات المتحدة)	١٨٠٥٢	٢٠١٥/٢٠١٤
حساب رأس المال (بالملايين من دولارات الولايات المتحدة)	-١٢٣	٢٠١٥/٢٠١٤
صافي الاحتياطي الدولي (وعناصر أخرى ملحقة بذلك)	١٥٣٩٤	ك١/ ديسمبر ٢٠١٥

المصدر: وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري

التنمية الاجتماعية

السكان

	القيمة	السنة
عدد السكان (بملايين نسمة)	٨٩,٦	٢٠١٥
الأطفال (٠-١٤ سنة، النسبة المئوية)	٣٣,٢	٢٠١٥
البالغون (١٥-٦٤ النسبة المئوية)	٦١,٦	٢٠١٥
كبار السن (٦٥ سنة فما فوق، النسبة المئوية)	٥,٢	٢٠١٥
سكان المناطق الحضرية (النسبة المئوية)	٤٣	٢٠١٥
متوسط معدل النمو السنوي للسكان	٢,٦	٢٠١٥
معدل الوفيات الأولي (لكل ١٠٠٠ نسمة)	٦,١	٢٠١٤
معدل المواليد الأولي (لكل ١٠٠٠ نسمة)	٢٧,٢	٢٠١٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري www.capmas.gov.es

الفقر والعمالة

(النسبة المئوية)	القيمة	السنة
البطالة (النسبة المئوية)	١٢,٨	٢٠١٥
بطالة الشباب (النسبة المئوية)	٣٨,٩	٢٠١٥
العمالة في القطاع الأوَّلي (النسبة المئوية)	٢٨	٢٠١٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري www.capmas.gov.es

الصحة

	القيمة	السنة
معدل الأطفال منخفضي الوزن الأقل من ٥ سنوات	١٦	٢٠١٣
معدل وفيات المواليد (لكل ١٠٠٠ ولادة)	١٤	٢٠١٤
معدل وفيات الرُضّع (لكل ١٠٠٠ ولادة)	٣٩,٧	٢٠١٤
معدل وفيات الرُضّع الأقل من ٥ سنوات (لكل ١٠٠٠ ولادة)	١٨,٩	٢٠١٤
معدل الوفيات النفاسية (لكل ١٠٠٠ ولادة)	٤٥	٢٠١٣
معدل الإصابة بفيروس الإيدز (لدى من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة)	أقل من ١ بالمئة	٢٠١٥

معدل الولادات على أيدي عاملين مهرة (النسبة المئوية)	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري www.capmas.gov.es

التعليم

(النسبة المئوية)	القيمة	السنة
المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي	٩٧	٢٠١٣
المعدل الإجمالي للإلمام بالقراءة والكتابة لدى من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة	٧٤,٩	٢٠١٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري www.capmas.gov.es

المراجع:

البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد ٥٥، العدد ٣، ٢٠١٤/٢٠١٥.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري *www.capmas.gov.es*

Egypt. Egypt's Five Year Macroeconomic Framework and FY 14/15 - FY18/19, March 2015

وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، حزيران/يونيه ٢٠١٦، المجلد ١١، العدد ٨.